ليصبحوا لاجئين ومشردين ، وإذ تؤكد الحاجة الملحّة إلى اتخاذ تدابير دولية متضافرة للتخفيف من وطأة ظروفهم ،

وإذ تشير إلى القرارات ذات الصلة المتعلقة بانتهاك حق الشعوب في تقرير المصير وسائر حقوق الإنسان نتيجة للتدخل العسكري الأجنبي وللعدوان والاحتلال الأجنبيين ، التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في دوراتها السادسة والثلاثين[٥٤] ، والسابعة والثلاثين[٥٥] ، والثامنة والثلاثين[٥٦] ، والتاسعة والثلاثين[٥٧] ، والأربعين[٥٨] ، والحادية والأربعين[٥٩] ، والثانية والأربعين[٦٠] ، والثالثة والأربعين[٦١] ، والرابعة والأربعين[٦٢] ،

وإذ تعيد تأكيد قراراتها ٣٥/٣٥ باء المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ و ١٠/٣٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ و ٤٢/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٦/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ و ١٨/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ و ٢٤/٤٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ و ١٠٠/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٩٤/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام[٦٣] ،

١ - **تؤكد من جديد** أن الإعمال العالمي لحق جميع الشعوب في تقرير المصير ، بما في ذلك الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والخارجية ، هو شرط أساسي لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعّال ولصيانة تلك الحقوق وتعزيزها ؛

٢ - **تعلن معارضتها الحازمة** لأعمال التدخل العسكري الأجنبي ولأعمال العدوان والاحتلال الأجنبيين ، لأن هذه الأعمال تؤدي إلى كبت حق الشعوب في تقرير المصير وغير ذلك من حقوق الإنسان في أجزاء معينة من العالم ؛

٣ - **تطلب** من الدول المسؤولة عن تلك الأعمال أن تكف فوراً عن تدخلها العسكري واحتلالها للبلدان والأقاليم الأجنبية ، وعن كل أعمال القمع والتمييز والاستغلال وسوء المعاملة ، ولاسيما الأساليب الوحشية واللاإنسانية التي تفيد التقارير باستخدامها لتنفيذ هذه الأعمال ضد الشعوب المعنية ؛

٤ - **تعرب عن أسفها** لمحنة الملايين من اللاجئين والمشردين الذين اقتلعوا من جذورهم بسبب الأعمال المذكورة آنفاً وتعيد تأكيد حقهم في العودة إلى ديارهم طوعاً بسلامة وشرف ؛

٥ - **تطلب** إلى لجنة حقوق الإنسان أن تستمر في إيلاء اهتمام خاص لما ينتج عن التدخل العسكري الأجنبي أو العدوان أو الاحتلال الأجنبيين من انتهاك لحقوق الإنسان ، ولاسيما الحق في تقرير المصير ؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن هذه المسألة في إطار البند المعنون « مالإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعّال » .

الجلسة العامة ٧٥
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

٤٣/١٠٦ ـ ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعّال

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد إيمانها بأهمية تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

وإذ تعيد تأكيد ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية بوصفها شرطين حتميين للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان ،

إذ تعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بالتقيد بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بممارسة

---

(٥٤) انظر : **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ٣** والتصويب (E/1980/13 و Corr. 1) ، الفصل السادس والعشرون ، الفرع ألف .

(٥٥) المرجع نفسه ، ١٩٨١ ، **الملحق رقم ٥** والتصويب (E/1981/25 و Corr. 1) ، الفصل الثامن والعشرون ، الفرع ألف .

(٥٦) المرجع نفسه ، ١٩٨٢ ، **الملحق رقم ٢** والتصويب (E/1982/12 و Corr. 1) ، الفصل السادس والعشرون ، الفرع ألف .

(٥٧) المرجع نفسه ، ١٩٨٣ ، **الملحق رقم ٣** والتصويب (E/1983/13 و Corr. 1) ، الفصل السابع والعشرون ، الفرع ألف .

(٥٨) المرجع نفسه ، ١٩٨٤ ، **الملحق رقم ٤** والتصويب (E/1984/14 و Corr. 1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٥٩) المرجع نفسه ، ١٩٨٥ ، **الملحق رقم ٢** (E/1985/22) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٦٠) المرجع نفسه ، ١٩٨٦ ، **الملحق رقم ٢** (E/1986/22) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٦١) المرجع نفسه ، ١٩٨٧ ، **الملحق رقم ٥** والتصويب (E/1987/18 و Corr. 1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٦٢) A/43/633 و Add. 1 .

الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية لحقها في تقرير المصير ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) وجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها المتعلقة بمسألة ناميبيا ، وبصفة خاصة القرار ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ والقرار د إ ـ ١/١٤ المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وبصفة خاصة القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ و ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ و ٦٠١ (١٩٨٧) المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ،

وإذ تشير كذلك إلى الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية[٦٣] ، وإعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وبرنامج العمل بشأن ناميبيا[٦٤] ،

وإذ تشير إلى إعلان وبرنامج عمل لواندا اللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلساته العامة الاستثنائية المعقودة في لواندا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧[٦٥] ،

وإذ تشير أيضاً إلى البلاغ الختامي الذي اعتمده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في اجتماعه الوزاري المعقود بمقر الأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧[٦٦] ،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل المعقود في فيينا في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٣[٦٧] ،

وإذ تشير بارتياح إلى عقد مؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي المعقود بمدينة تونس في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٤[٦٨] ،

وإذ تحيط علماً بالقرار CM/Res. 1147 (XLVIII) بشأن ناميبيا والقرار CM/Res. 1148 (XLVIII) بشأن جنوب افريقيا اللذين اتخذهما مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة والأربعين ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٨[٦٩] ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ باسم أعضاء المجلس ، وأعرب فيه عن قلقهم لأنه رغم مرور مدة طويلة على اتخاذ قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) فإن الشعب الناميبي لم ينل بعد تقرير المصير والاستقلال ، وحثوا بقوة جنوب افريقيا على أن تمتثل على الفور لقرارات ومقررات المجلس ، لاسيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأن تتعاون مع الأمين العام في تنفيذه تنفيذاً فورياً وتاماً ونهائياً[٦٩] ،

وإذ يساورها بالغ القلق لاستمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب في الإقليم والشعوب الأخرى التي مازالت تحت السيطرة الاستعمارية والقهر الأجنبي ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار التعتيم الذي يفرضه نظام بريتوريا العنصري الحاكم على الأنباء في ناميبيا ،

وإذ تعرب عن تأييدها للطلاب والعمال والآباء في ناميبيا وتضامنها معهم في مطالبتهم بإزالة القواعد العسكرية التابعة لجنوب افريقيا العنصرية من الأماكن المجاورة للمدارس ،

وإذ تؤكد من جديد أن نظام الفصل العنصري المفروض على شعب جنوب افريقيا يشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية لهذا الشعب ، وجريمة في حق الإنسانية ، وتهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢/٣٩ المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وتشير إلى قرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ الذي رفض فيه المجلس ما يسمى « الدستور الجديد » بوصفه باطلاً ولاغياً ، وقرار المجلس ٥٦٩ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، والبيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن فرض حالة الطوارىء في جنوب افريقيا على نطاق البلد كله[٧٠] ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء أعمال العدوان الإرهابية المستمرة التي يرتكبها نظام بريتوريا الحاكم ضد الدول الافريقية

---

(٦٣) تقرير المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، باريس ، ١٦ ـ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 86. I. 23) ، الفصل السابع .

(٦٤) انظر : تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، فيينا ، ٧ ـ ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 86. I. 16 والإضافة) ، الجزء الثالث .

(٦٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٢٤ (A/42/24) ، الجزء الثاني ، الفصل السالب ، الفقرة ٢٠٣ .

(٦٦) A/42/631-S/19187 ، المرفق .

(٦٧) انظر : A/38/311-S/15883 ، المرفق .

(٦٨) انظر : A/39/450-S/16726 .

(٦٩) S/20208 . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٨ .

(٧٠) انظر : قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٣٦ .

المستقلة في المنطقة ، وبصفة خاصة الهجمات التي شنها دون سابق استفزاز ضد بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق ،

وإذ تشير إلى قرارها ٩٥/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي تدين فيه قيام نظام الحكم العنصري في آيار/مايو ١٩٨٧ بإجراء انتخابات للبيض فقط ، في ظل حالة طوارىء ، صاحبها كبت لحرية الصحافة وزيادة القمع الوحشي للغالبية ، مما أظهر بوضوح مرة أخرى ما يتصف به نظام حكم الفصل العنصري من تحد وعناد مشوبين بالغطرسة ،

وإذ تشير جزعها المناورة الأخيرة التي استخدمها النظام العنصري الحاكم لكسب المصداقية عن طريق إجراء انتخابات بلدية مزيفة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ استهدفت زيادة ترسيخ سيادة البيض ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء حظر نشاط تسع عشرة منظمة ديمقراطية جماهيرية وثمانية عشر فرداً ، بما في ذلك القيود المفروضة على غوفان مبيكي ، فضلاً عن الحظر المباشر المفروض على « حملة إنهاء التجنيد » الملتزمة باستخدام الوسائل السلمية في الكفاح ضد الفصل العنصري ،

وإذ يثير جزعها تزايد عدد عمليات الاغتيال والخطف التي يتعرض لها أعضاء وقادة حركات التحرير الوطني في افريقيا وفي غيرها من المناطق على يد فرق القتل التي يقوم نظام الحكم العنصري بوزعها وتمويلها ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الهجمات المتزايدة التي يشنها نظام الحكم العنصري على الدوائر الدينية وقادتها بصفتهم الفردية وعمليات تفجير القنابل التي قام بها عملاء ذلك النظام مؤخراً في مكاتب المنظمات الديمقراطية الجماهيرية ، بما فيها المنظمات التابعة لمؤتمر الأساقفة الكاثوليك للجنوب الافريقي في بريتوريا ،

وإذ تشعر ببالغ السخط إزاء استمرار سياسة العداء التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا العنصري الحاكم حيال أنغولا ، مما يشكل عملاً من أعمال العدوان على سيادة ذلك البلد وسلامته الاقليمية ،

وإذ تشير إلى قراري مجلس الأمن ٥٢٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٥٣٥ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٣ بشأن ليسوتو ، وقراري المجلس ٥٦٨ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ و ٥٧٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ بشأن بوتسوانا ،

وإذ تعيد تأكيد الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لجزر القمر ،

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، المعقود في القاهرة في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ١٩٧٧[٧١] ،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان جنيف المتعلق بفلسطين وبرنامج العمل المتعلق بإعمال الحقوق الفلسطينية اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين[٧٢] ،

وإذ ترى أن إنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير والسيادة والاستقلال والعودة إلى فلسطين ، والقمع الوحشي من جانب القوات الاسرائيلية للانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، فضلاً عن الأعمال العدوانية المتكررة التي ترتكبها اسرائيل ضد سكان المنطقة ، تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ و ٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بشأن تدهور حالة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ،

وإذ تشعر بالقلق والجزع البالغين للنتائج المؤسفة لأعمال اسرائيل العدوانية المستمرة ضد لبنان وتشير إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وبصفة خاصة القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ و ٥٢١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ،

١ ـ **تطلب** من جميع الدول أن تنفذ تنفيذاً كاملاً ودقيقاً جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية لحق تقرير المصير والاستقلال ؛

٢ ـ **تعيد تأكيد** شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي بجميع الوسائل المتاحة ، بما في ذلك الكفاح المسلح ؛

٣ ـ **تعيد تأكيد** ما لشعب ناميبيا والشعب الفلسطيني وجميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية من حق ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال الوطني

---

(٧١) A/32/61 ، المرفق الأول .

(٧٢) **تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين** ، جنيف ، ٢٩ اب/أغسطس ـ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 83. I. 21) ، الفصل الأول .

والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسيادة دون أي تدخل أجنبي ؛

٤ ـ **تدين بقوة** الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب التي مازالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والقهر الأجنبي ، ولاسيما شعوب افريقيا والشعب الفلسطيني ؛

٥ ـ **تدعو مرة أخرى** إلى التنفيذ التام والفوري للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بناميبيا والإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بفلسطين التي اعتمدها المؤتمران الدوليان المعنيان بهاتين القضيتين ؛

٦ ـ **تعيد مرة أخرى تأكيد** إدانتها القوية لاستمرار احتلال جنوب افريقيا العنصرية غير الشرعي لناميبيا ؛

٧ ـ **تدين مرة أخرى** نظام جنوب افريقيا العنصري الحاكم لإنشائه ما يسمى « إدارة مؤقتة » في ويندهوك ، وتعلن أن هذا الإجراء غير مشروع ولاغ وباطل ؛

٨ ـ **تدين بقوة** نظام حكم جنوب افريقيا ، نظام الاحتلال غير الشرعي والعنصري ، لقمعه الوحشي المتزايد للشعب الناميبي ، على النحو الذي يظهره استمرار أعمال الاعتقال والاحتجاز دون محاكمة لقادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وزعماء نقابات العمال ورؤساء الكنائس ، والقتل والتعذيب الوحشيين للأطفال والنساء والشيوخ ، وقيام جيش العنصريين وشرطتهم وفرق القتل التابعة لهم بقصف وتدمير المؤسسات الاجتماعية والتعليمية ، وتطالب بالإفراج الفوري غير المشروط عن جميع الناميبيين المسجونين والمحتجزين من قِبَل نظام بريتوريا الحاكم ؛

٩ ـ **تدين بكل قوة** نظام بريتوريا العنصري الحاكم لفرضه التعتيم على الأنباء في ناميبيا ، وتدميره بصورة متكررة لمكاتب تحرير صحف مستقلة ، مثل صحيفة « ناميبيان » واعتقال العاملين بها بهدف منعهم من كشف النقاب عن الفظائع التي ترتكبها القوات العنصرية وفرق القتل ضد السكان المدنيين الأبرياء ؛

١٠ ـ **تدين بقوة** النظام العنصري الحاكم لما قامت به قوات الاحتلال التابعة له من اعتداء وحشي على المتظاهرين المسالمين الذين تجمعوا في ويندهوك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

١١ ـ **تدين كذلك** سياسة « إنشاء البانتوستانات » وتكرر تأييدها لشعب جنوب افريقيا المضطهد في كفاحه العادل والشرعي ضد نظام الأقلية العنصري الحاكم في بريتوريا ؛

١٢ ـ **تعيد تأكيد** رفضها لما يسمى « الدستور الجديد » باعتباره باطلاً ولاغياً ، وتكرر تأكيد أنه لا يمكن ضمان السلم في جنوب افريقيا إلا بإقامة حكم الأغلبية عن طريق ممارسة جميع الناس ممارسة كاملة وحرة لحق الاقتراع للبالغين في جنوب افريقيا موحدة غير مجزأة ؛

١٣ ـ **تشيد** بجهود القوى الديمقراطية التي تسعى في شتى قطاعات مجتمع جنوب افريقيا نحو إلغاء الفصل العنصري وإنشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري موحد في جنوب افريقيا ، وتشير بارتياح ، في هذا الصدد ، إلى إعلان داكار المعتمد في الاجتماع الذي نظمه في الفترة من ٩ إلى ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٧[٧٣] في داكار المعهد المعني بإيجاد بديل ديمقراطي لأجل جنوب افريقيا ؛

١٤ ـ **تدين بقوة** إجراء الانتخابات البلدية ، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، التي ستزيد ترسيخ سيادة البيض ، وتطالب بإجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام للبالغين في جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ؛

١٥ ـ **تدين بكل بقوة** الحظر والقيود المفروضة على الحركات الديمقراطية الجماهيرية التي تستخدم وسائل سلمية للكفاح ضد الفصل العنصري ، وعلى الأفراد الذين يستخدمون تلك الوسائل ، وكذلك القيود المفروضة على زعيم المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، نلسون مانديلا ، الذي أفرج عنه مؤخراً من جزيرة روبين ، وتطالب برفع هذه القيود وهذا الحظر على الفور ؛

١٦ ـ **تدين بقوة** القتل الوحشي للمسالمين العزّل من متظاهرين وعمال مضربين ، والاعتقال التعسفي لزعماء الحركة الديمقراطية الجماهيرية ومناضليها ، بما في ذلك النساء والأطفال الصغار ، وتطالب بالإفراج عنهم فوراً ودون شروط ، ولاسيما الإفراج عن نيلسون مانديلا وزفانيا موثوبنغ ؛

١٧ ـ **تدين بقوة** جنوب افريقيا لفرضها وتجديدها وتمديدها حالة الطوارىء بموجب قانون الأمن الداخلي البغيض القائم لديها وتدعو إلى رفع حالة الطوارىء فوراً ، فضلاً عن إلغاء قانون الأمن الداخلي ؛

١٨ ـ **تدين بقوة** تزايد الاعتداءات على الدوائر الدينية وقادتها وتطالب نظام بريتوريا العنصري الحاكم بأن يقدم إلى

---

(٧٣) A/42/554-S/19126 ، المرفق . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والأربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧** ، الوثيقة S/19126 ، المرفق .

القضاء المسؤولين عن تفجير القنابل في المنظمات الديمقراطية الجماهيرية ، بما في ذلك مؤتمر الأساقفة الكاثوليك للجنوب الافريقي ؛

١٩ ـ تدين جنوب افريقيا لتزايد اضطهادها للشعب الناميبي ولتسليحها ناميبيا على نطاق واسع ولهجماتها المسلحة على دول المنطقة بغية زعزعة استقرارها السياسي وتخريب وتدمير اقتصاداتها ؛

٢٠ ـ تدين بقوة ما تقوم به جنوب افريقيا من إنشاء واستخدام الجماعات الارهابية المسلحة لكي تضرب بها حركات التحرير الوطني وتزعزع استقرار حكومات الجنوب الافريقي الشرعية ؛

٢١ ـ تدعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لأحكام الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية[٦٣] ، ولإعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وبرنامج العمل بشأن ناميبيا[٦٤] ؛

٢٢ ـ تطالب مرة أخرى بالتنفيذ الفوري لقراري الجمعية العامة د إ ط ـ ٢/٨ المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ و د إ ط ـ ١/١٤ المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ؛

٢٣ ـ تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على تقديم دعمها إلى الشعب الناميبي عن طريق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد ، في كفاحه للحصول على حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ؛

٢٤ ـ تدين بقوة النظام العنصري الحاكم لما تقوم به من عمليات الاعتقال والاحتجاز بلا مبرر للنساء والأطفال في جنوب افريقيا وناميبيا وتطالب بالإفراج عنهم فوراً ودون شروط ؛

٢٥ ـ تدين بقوة سياسة العداء المستمرة التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصري الحاكم ضد أنغولا والهجمات المسلحة المتكررة التي يشنها عليها وتشكل أعمالاً من أعمال العدوان على سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية ؛

٢٦ ـ تطالب النظام الحاكم في بريتوريا باحترام سيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتطالب بدفع تعويض فوري إلى أنغولا عن الأضرار التي لحقت بها ، وفقاً لمقررات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ؛

٢٧ ـ تثني على حكومة أنغولا لما أبدته من إرادة سياسية ومرونة دبلوماسية وروح بناءة في البحث عن حل عن طريق المفاوضات لمشاكل الجنوب الافريقي ، وترحب بالمفاوضات الجارية بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا ، بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف التماس حل سلمي للصراع في افريقيا الجنوبية الغربية ؛

٢٨ ـ تؤكد من جديد بقوة تضامنها مع البلدان الافريقية المستقلة ومع حركات التحرير الوطني التي تتعرض لأعمال عدوانية دامية من جانب نظام بريتوريا العنصري الحاكم ولمحاولاته الرامية إلى زعزعة استقرارها ، وتطلب إلى المجتمع الدولي زيادة ما يقدمه من مساعدة ودعم لهذه البلدان بغية تمكينها من تعزيز قدراتها الدفاعية ، والدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية ، والتعمير والتنمية في جو من السلم ؛

٢٩ ـ تؤكد من جديد أن ممارسة استخدام المرتزقة ضد الدول ذات السيادة وحركات التحرير الوطني تشكل عملاً إجرامياً ، وتطلب من حكومات جميع البلدان أن تسن تشريعات تعلن أن تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم في أراضيها وكذلك مرورهم عبر أراضيها هي جرائم يعاقب عليها ، وأن تحظر على مواطنيها العمل كمرتزقة ، وأن تقدم تقارير عن هذه التشريعات إلى الأمين العام ؛

٣٠ ـ تدين بقوة استمرار انتهاك حقوق الإنسان للشعوب التي مازالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية والقهر الأجنبي ، ومواصلة نظام الأقلية العنصري الحاكم في الجنوب الافريقي للاحتلال غير الشرعي ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف ؛

٣١ ـ تدين بقوة نظام بريتوريا العنصري الحاكم لما يرتكبه ضد ليسوتو من أعمال لزعزعة استقرارها ، وتحث المجتمع الدولي بقوة على أن يواصل تقديم أقصى قدر من المساعدة إلى ليسوتو لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الإنسانية الدولية نحو اللاجئين ، وأن يستخدم نفوذه لدى النظام العنصري الحاكم لكي يكف عن القيام بمثل هذه الأعمال ضد ليسوتو ؛

٣٢ ـ تدين بقوة الهجمات العسكرية التي تعرضت لها عاصمة بوتسوانا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ و ١٩ أيار/مايو ١٩٨٦ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، التي لم يسبقها استفزاز ولم يكن لها مبرر ، وتطالب بأن يدفع نظام الحكم العنصري لبوتسوانا تعويضاً كاملاً ومناسباً عن الخسائر في الأرواح والممتلكات ؛

٣٣ ـ تدين بقوة تصعيد عمليات القتل الوحشي للسكان العزل والتدمير المستمر للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في موزامبيق على أيدي الإرهابيين المسلحين الذين يشكلون امتداداً لجيش العدوان التابع لجنوب افريقيا ؛

٣٤ ـ **تندد** بالتواطؤ بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وتعرب عن تأييدها لإعلان المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل[٦٧] ؛

٣٥ ـ **تدين بقوة** سياسات الدول الغربية واسرائيل وغيرها من الدول التي تشجع نظام الأفلية العنصري الحاكم في جنوب افريقيا ، بعلاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية والاستراتيجية والثقافية والرياضية معه ، على التمادي في كبت آمال الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ؛

٣٦ ـ **تطالب مرة أخرى** بالتطبيق الفوري للحظر الالزامي لتوريد الأسلحة ، المفروض على جنوب افريقيا بقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، من قِبَل جميع البلدان ، وبالأخص البلدان التي تتعاون عسكرياً ونووياً مع نظام بريتوريا العنصري الحاكم وتواصل تزويده بما يتصل بذلك من مواد ؛

٣٧ ـ **تعيد تأكيد** جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بشأن مسألة الصحراء الغربية ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٧٨/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وتطلب إلى الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة مواصلة جهودهما الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لهذه المسألة ؛

٣٨ ـ **تلاحظ** الاتصالات الجارية بين حكومتي جُزر القمر وفرنسا بحثاً عن حل عادل لمشكلة إدماج جزيرة مايوت القمرية في جُزر القمر ، وفقاً لقرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ؛

٣٩ ـ **تدعو** إلى زيادة كبيرة في جميع أشكال المساعدة التي تقدمها جميع الدول وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية إلى ضحايا العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري عن طريق حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ؛

٤٠ ـ **تطالب** بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين أو المسجونين بسبب كفاحهم في سبيل تقرير المصير والاستقلال ، وبالاحترام التام لحقوقهم الشخصية الأساسية وبمراعاة المادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢] ، التي تقضي بألاّ يعرّض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ؛

٤١ ـ **تدين بقوة** انتهاكات اسرائيل المستمرة والمتعمدة للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ، فضلاً عن أنشطتها التوسعية في الشرق الأوسط ، مما يشكل عقبة أمام نيل الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال وتهديداً لسلم المنطقة واستقرارها ؛

٤٢ ـ **تحث** جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على أن تقدم دعمها إلى الشعب الفلسطيني عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، في كفاحه لاستعادة حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للميثاق ؛

٤٣ ـ **تعرب عن تقديرها** للمساعدة المادية وغيرها من أشكال المساعدة التي مازالت الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري تتلقاها من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ، وتدعو إلى زيادة هذه المساعدة زيادة كبيرة ؛

٤٤ ـ **تحث** جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات المختصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على أن تبذل أقصى ما في وسعها لضمان التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وعلى تكثيف جهودها لدعم الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والعنصرية في كفاحها العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال ؛

٤٥ ـ **تطلب** من الأمين العام أن يقوم بأقصى قدر من الدعاية لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأن يقوم بأوسع دعاية ممكنة لكفاح الشعوب المضطهدة من أجل نيل حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وأن يقدم تقارير دورية إلى الجمعية العامة عن أنشطته في هذا الشأن ؛

٤٦ ـ **تقرر** أن تنظر في هذا البند في دورتها الرابعة والأربعين على أساس التقارير المتعلقة بتعزيز المساعدة المقدمة إلى الأقاليم والشعوب المستعمرة ، التي طُلب إلى الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدمها .

الجلسة العامة ٧٥
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٠٧/٤٣ ـ استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها ضرورة المراعاة الدقيقة لمبادىء التساوي في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير ، وكذلك الاحترام الصارم